

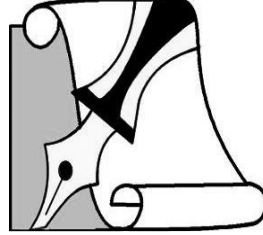


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بن غفير يفرض على نتنياهو شرعنة الاستيطان للسير بحكومته والفلسطينيون يواجهون أكبر عملية سرقة وضم لأراضيهم

مع ارتفاع عدد المستوطنين المتطرفين الفائزين في انتخابات "الكنيست" الأخيرة، الذين يطالبون بوزارات حكومية تساعدهم على تحقيق وعودهم الاستيطانية، وهي وزارات الجيش والأمن الداخلي، ثمة خشية حقيقية لدى الفلسطينيين من أن تتصاعد عمليات سرقة الأرض الفلسطينية بشكل أكبر مما كانت عليه في الفترة الماضية، ضمن مخططات تهدف إلى تنفيذ عمليات الضم التي تعهدت هذه الأحزاب بتنفيذها.

وما هي آخر المخططات الصهيونية الجديدة؟ إليكم التفاصيل

على أعتاب تشكيل الحكومة الفاشية المنتظرة برئاسة بنيامين نتنياهو، بدأت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، العمل الفعلي لبناء أطول جسر سياحي تهويدي فوق أراضي حي وادي الرابابة في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، حيث يمتد طول الجسر لـ 200 متر، ويمر فوق شمال غربي سلوان، ويربط بين القدس القديمة و"جبل صهيون" وحي الثوري، بتكلفة قدرها 20 مليون شيكل (الدولار الأمريكي يساوي 3.42 شيكل)؛ وهو ينفذ من قبل عدة مؤسسات احتلالية تضم وزارة شؤون القدس، ووزارة السياحة، وسلطة تطوير القدس، وبلدية الاحتلال، وشركة "موريا" التابعة للبلدية، وجمعية "العاد" الاستيطانية.

خطوة البلدية تلك ترافقت مع إعلان وزارة الجيش عن اتخاذها قراراً ببناء مقطع جديد من الجدار الفاصل، شمالي الضفة الغربية، بطول 50 كم، ويمتد من معبر سالم شمالي جنين وحتى معبر "التين" قرب طولكرم، فيما سيتم بناء 50 كم أخرى من معبر "التين" وحتى مستوطنة "أورانيت" جنوبي قلقيلية، وسيكون مجهزاً بوسائل تكنولوجية، ما يعني أن تشييد الجدار بهذا الطول سيقضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية.

والأنكى أن هذه المخططات تزامنت مع تصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية، التي نفذها قطعان المستوطنين المتطرفين خلال الأسابيع الماضية، والتي استهدفت المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث هاجم المستوطنون المركبات الفلسطينية بالحجارة في عدة مواقع، وحطّموا زجاجها؛ كما هاجموا عدة مساكن قريبة من المستوطنات.

وليس بعيداً عن ذلك، حدّرت جمعية "عير عاميم" اليسارية الإسرائيلية، من خطورة قرار المحكمة المركزية الإسرائيلية رفض استئناف عائلة شحادة، والموافقة على طردها من منزلها في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية؛ وقالت إن الأمر يعني أن عشرات العائلات الفلسطينية المجاورة مهدّدة أيضاً بالإخلاء القسري من منازلها، لافتة إلى أن هناك 5 عائلات، وقوامها 35 شخصاً، قد يتم طردهم من منازلهم.

وماذا عن الاتفاق بين الليكود والأحزاب الفاشية لتوسيع وشرعنة الاستيطان؟ نستعرض الأمر سوياً

على هامش المفاوضات لتشكيل الحكومة الفاشية، اتفق حزب "الليكود" مع حزب "عوتسما يهوديت" ذي التوجهات الفاشية، على شرعنة 65 بؤرة استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، خلال 60 يوماً من تنصيب حكومة بنيامين نتنياهو المقبلة، وذلك خلال جلسة المفاوضات الائتلافية التي عقدت بين الجانبين، في 16 تشرين الثاني 2022.

وسيتّم إدراج هذه المسألة في بنود الاتفاقية الائتلافية بين الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، و"عوتسما يهوديت" برئاسة الكاهاني إيتمار بن غفير؛ وتشمل "تسوية الأوضاع القانونية" لـ 65 بؤرة استيطانية عشوائية، وتوصيلها بالمياه والكهرباء والبنية التحتية الخيوية وتعزيزها بـ "تدابير أمنية".

ووفقاً للمعطيات المتوفرة، فإن هناك 451 ألف مستوطن، في 132 مستوطنة، و 147 بؤرة استيطانية عشوائية، في الضفة الغربية المحتلة؛ وهي تهدف إلى إحكام الطوق على التجمعات الفلسطينية ومصادرة أكبر مساحة ممكنة من الأراضي. ولا تشمل هذه المعطيات 230 ألف مستوطن، في القدس.

وما هي مخاطر هذه البؤر الاستيطانية؟

تكنم خطورة البؤر الاستيطانية في كونها قابلة للتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية، بدعم من المؤسسة الرسمية الإسرائيلية والجمعيات اليهودية، حيث تحظى هذه البؤر بحماية أمنية من جيش الاحتلال، رغم عدم الاعتراف بها رسمياً "كمستوطنات شرعية"، حسب تعبير الاحتلال.

وتشمل بنود الاتفاق التي تم التوافق عليه بين الليكود و"عوتسما يهوديت" الأمور الآتية:

- 1- تسوية / شرعنة البؤر الاستيطانية خلال 60 يوماً من تشكيل الحكومة.
 - 2- تعديل قانون الانفصال عن غزة بهدف شرعنة البؤرة الاستيطانية "حومش" شمالي الضفة، بما يسمح بوجود يهودي هناك للدراسة في المعهد الديني التوراتي.
 - 3- إقرار قانون جنوبي موسّع في قواعد الجيش الإسرائيلي، لمنع سرقة الأسلحة من قواعد الجيش ولحماية الجنود.
 - 4- اعتماد قانون يفرض حداً أدنى من العقوبات على "الجرائم الزراعية" وجرائم "الخاوة".
 - 5- تسريع إجراءات التخطيط وإنشاء طرق التفاقية (للربط بين المستوطنات في الضفة المحتلة)، وتوسيع شارع 60 وتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، بقيمة تتراوح بين مليار ونصف المليار شيكل.
- وكانت مصادر في الليكود قد أعلنت، في أعقاب اجتماع عقده نتنياهو مع رئيس حزب "الصهيونية الدينية"، بتسلييل سموتريتش، أن نتنياهو عرض على الأخير تسوية البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة، مقابل الإسراع بتشكيل الحكومة.

وقالت المصادر إن نتنياهو اقترح في لقائه مع سموتريتش "تشكيل حكومة على الفور، للاستفادة من نافذة الفرصة السانحة للمصادقة" على البؤر الاستيطانية. ونقلت المصادر عن نتنياهو قوله إنه "نظراً للوضع السياسي والأمني، فلا داعي لتضييع لحظة واحدة على (توزيع) المناصب بدلاً من استغلال الفرصة".

يُذكر أنه بعد إخلاء "حومش" بموجب خطة الانفصال عن غزة، دشّن المستوطنون، على الأرض التي كانت المستوطنة مُقامة عليها، مدرسة دينية تحوّلت إلى وجهة لعشرات الآلاف من المستوطنين الذين يزورونها للمطالبة بإعادة بناء المستوطنة.

وإلى جانب هذه التوافقات التي حصلت، يطالب زعيم قائمة "الصهيونية الدينية" بتسليل سموتريتش، بتولّي مهام وزارة الجيش، كونها تُعدّ العامل الحاسم في المواضيع التي تتعلق بكل مناحي الحياة في الضفة الغربية؛ وهي أيضاً الجهة التي تُصادق على عقد اجتماعات مجلس التخطيط الأعلى، الجسم المسؤول عن إعطاء رخص البناء في المستوطنات؛ علاوة على مطالبة زميله في القائمة إيتمار بن غفير بوزارة الأمن الداخلي، والتي لها علاقة مباشرة بالقدس والمسجد الأقصى.

وكيف تنظر السلطة الفلسطينية إلى هذه الخطوات والتطورات الاستيطانية؟ لنقرأ سوياً

بناءً على ما تقدّم، حدّر روجي فتّوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، من أن الدعوات التي يُطلقها قادة الأحزاب الإسرائيلية العنصرية والمتطرفة، تشير إلى أن الأيام القادمة ستشهد تصعيداً خطيراً من جيش وحكومة الاحتلال والعصابات المتطرفة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدّساتهم.

بدورها، نّبّهت وزارة الخارجية والمغتربين في السلطة، من نتائج وتداعيات ما تزرعه دولة الاحتلال من قواعد ومرتكزات لمنظمات المستوطنين الإرهابية في الضفة الغربية المحتلة، بما ينتج عنه من تصعيد ملحوظ في الهجمات على المدنيين العزّل، وأكدت أن ذلك "يشبه برميل بارود قد ينفجر في أية لحظة ويؤدّي إلى مزيد الحرائق في ساحة الصراع".

وماذا عن نيّة المستوطنين تشكيل ميليشيات إرهابية؟

يدور الحديث داخل الأراضي الفلسطينية عن توجّه المستوطنين نحو تشكيل ميليشيات إرهابية للفتك بالفلسطينيين وحرق وتدمير كلّ ما تطلّاه أيديهم؛ إذ تتوفر معطيات خطيرة لدى منظمة التحرير الفلسطينية، حول نيّة المستوطنين الإسرائيليين تشكيل ميليشيات مسلّحة في الضفة الغربية، حيث جرى

رصد تصاعد للدعوات في أوساط المستوطنين لتشكيل هكذا ميليشيات بدعوى التصدي لهجمات الشبان الفلسطينيين.

ومن بين هذه المعطيات والإشارات المقلقة، دعوة أحد قادة منظمات المستوطنين إلى تفعيل خلايا سرية من المستوطنين لردع الفلسطينيين، ومنع استمرار دائرة العمليات، في ظل ما وصفه عجز الجيش الإسرائيلي عن وقفها.

وما زاد من مصداقية هذه المعلومات، هو تصريح "مئير أتينجر" الذي يُعدّ من كبار قادة مجموعات "فتية التلال" الاستيطانية، بأن الوقت قد حان لإعادة تفعيل خلايا عسكرية للمستوطنين بهدف ردع الفلسطينيين عن مواصلة العمليات ضدّهم. و"أتينجر" هو من أشدّ المستوطنين خطورة، ويستوطن أراضي قرية "قصرة" جنوبي نابلس، ويعيش داخل بؤرة "إيش كوديش".

الجدير بالذكر أن مصادر فلسطينية تقدّر وجود 147 بؤرة استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، والتي يهدّد إضفاء الطابع القانوني عليها من قبل الحكومة الإسرائيلية، بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية.

وبناءً عليه، يرى مسؤولون فلسطينيون أن هذا التطور الخطير يأتي نتيجة لـ "الصعود الواضح للفاشية في إسرائيل كما عبّرت عنها الانتخابات الأخيرة للكنيست الإسرائيلي، بتشجيع من رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو".

وما هو الموقف الأممي من توسيع الاستيطان؟

صحيح أن الأمم المتحدة تلعب دور "شاهد ماشفش حاجة" فيما يتعلق بمنع الاستيطان، وتقف موقف المتفرج أمام هجمات الاحتلال ومستوطنيه الإرهابية، غير أن الأمر الإيجابي يكمن في عدم اعترافها بشرعية هذه المستوطنات من ناحية القانون الدولي (وهذا بحدّ ذاته إدانة للاحتلال)؛ وهو ما عبّر عنه مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، الذي أكد أن

"المستوطنات الإسرائيلية ليس لها أي شرعية قانونية، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة"، داعياً حكومة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية على الفور".

وتحدث وينسلاند، خلال إحاطة له أمام مجلس الأمن الدولي في نيويورك، خلال اجتماعه الشهري حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تركيزه على العمليات الاستيطانية وقرار مجلس الأمن الدولي، 2334 (2016)، عن تنفيذ المستوطنين 128 هجوماً ضد الفلسطينيين، أسفرت عن مقتل شخص واحد وإصابة 51، أو إلحاق أضرار بممتلكات الفلسطينيين، ومشيراً إلى مقتل "29 فلسطينياً، من بينهم ستة أطفال، وإصابة 1813، من بينهم 27 امرأة و194 طفلاً، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال العمليات الأمنية، والمظاهرات والاشتباكات وحوادث رشق الحجارة، والهجمات، وهجمات مزعومة ضد إسرائيليين، وحوادث أخرى".

ومن بين هؤلاء، 1206 إصابات ناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع، فيما أصيب 202 شخصاً بالذخيرة الحية؛ وهذه الأرقام هي فقط خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. كما أشار إلى التصعيد في غزة خلال الشهر الماضي، وتحدث عن "مقتل 49 فلسطينياً، من بينهم 26 مدنياً، بمن فيهم 17 طفلاً".

كما تطرقت إحاطة وينسلاند من على منبر المنظمة الدولية، إلى مقتل وجرح عدد كبير من الفلسطينيين "على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، سيما التقارير التي تفيد بأن البعض منهم لم يكن يشكل تهديداً".

وعلاوة على ذلك، تنتاب المنظمة الأمامية مخاوف جدية "تجاه الاستخدام المحتمل للقوة المفرطة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، سيما استخدام الذخيرة الحية".

الخلاصة:

إن الحكومة الصهيونية القادمة، والتي تضم سموتريتش وبن غفير، سوف تغلق الفجوة القائمة بين الواقع العملي الذي يمتاز بالفصل بين الفئات السكانية في المساحة التي تسيطر عليها "إسرائيل"، وبين أجهزة شرعنة هذا الواقع المكتوبة والمسموعة. وهذا الواقع الجديد لا يعني أن الخطاب الأمني سيختفي

تماماً (رغم أنه لم يكن الخطاب الوحيد في الماضي)؛ إلا أن الأمر الأكيد هو أننا سنسمع خطاباً يسعى لتأسيس نفسه، ليس على الأمن، بل على "الفوقية اليهودية"، وهو المقصد المطلوب لإثبات الأبارتهايد.

إن انقشاع الخطاب الأمني على حساب خطاب "الفوقية اليهودية"، ينزع عن واقع الأبارتهايد الإسرائيلي الادعاء الذي كان يقول إن الهدف هو حماية أمن سكان إسرائيل داخل وخارج الخط الأخضر، والذي كان من الممكن معه، برأي عدد من الكتّاب الصهاينة، اتخاذ موقف "صهيوني ليبرالي" معارض للشوارع التي تقوم على الفصل العنصري، والمستوطنات غير الضرورية للأمن، والادعاء بأن الحديث لا يدور عن أبارتهايد.

من هنا، يمكن رؤية نتائج الانتخابات الأخيرة كتعبير عن رغبة الناخبين الإسرائيليين في تقليص الفجوة بين الخطاب وبين الواقع على الأرض؛ بمعنى أن الناخبين قالوا إنهم ملّوا من التستير، وإنهم يريدون استعمال مصطلحات أكثر إقناعاً تعكس حياتهم، ليس لأن الادعاءات الأمنية قد وهنت مع مرور الوقت فقط، أو اختفت نهائياً مثلما حدث في حالة المستوطنات، بل لأن الأهداف الأمنية لا يتمّ تحقيقها في كثير من الأحيان؛ ولذلك أراد الناخبون المجاهرة بالأبارتهايد..

وعليه، فإن المشهد السياسي الحالي في العدو يعطي رسالة واضحة بأن الشعب الفلسطيني سيواجه عدواً جشعاً وشرساً ويشعر بالغرور، وأن الطريق نحو المواجهة المفتوحة التي ينخرط فيها كل الشعب الفلسطيني، في مختلف أماكن وجوده، أصبحت خياراً شعبياً كاسحاً، لتحقيق الأهداف المشروعة لهذا الشعب